الفصل الخامس

منطق الفقه الإسلامي في « التراث والتجديد »

بين الظواهرية والتأويلية[1]

مقدمة

«من النص إلى الواقع» مصنف في أصول الفقه الإسلامي معاصر في جزأين: «تكوين النص» و«بنية النص»للمفكر «حسن حنفي» صاحب مشروع «التراث والتجديد» الذي يشتغل على الجبهات الثلاث، جبهة التراث، تراث الأنا والآخر، وجبهة الوافد في القديم وفي الحديث وفي عصرنا، وجبهة الواقع وتحدّياته، في الجبهة الأولى ويسميها «موقفنا من التراث القديم» يجتهد المشروع لتقديم محاولة لإعادة بناء التراثالفكري الديني والعلمي والفلسفي وفق منظور جديد معاصر يرتبط فيه الماضي بالحاضر لبناء مستقبل واعد، ومنه جاءت محاولة إعادة بناء فلسفة التشريع الإسلامي في عصرنا حسب ما يقتضيه العصر وتتطلبه ظروفه وأحواله، وهو الأمر نفسه جرى مع سائر

(1) بقلم: الدكتور جيلالي بوبكر أستاذ محاضر بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر.

العلوم التراثية الإسلامية النقلية والعقلية والعقلية النقلية، وعلم أصول الفقه نقلي عقلي.

اتسمت محاولة إعادة بناء علم أصول الفقه في «التراث والتجديد» بالعمق والجدّة والثراء والجرأة، لما تضمنته من دلالات و إيحاءات مهمة، ولما بحته وعالجته من متون أصولية كثيرة ومختلقة عبر تاريخ أصول الفقه الإسلامي، وللتعدد والتنوع في المناهج المتبعة القديمة والمعاصرة، وللمرجعيات الفكرية والعلمية التي ارتكزت عليها، وللنتائج الهامة التي توصلت إليها و في مقدمتها طرق باب علم أصول الفقه في عصرنا هذا الباب الذي أُغلق مع الشافعي في كتابه «الرسالة» وأحكم غلقه مع الشاطبي في «الموافقات».

عرفت محاولة إعادة بناء علم أصول الفقه في المتن الأصولي المعاصر «من النص إلى الواقع» عدّة مناهج فكرية وعلمية وفلسفية ولغوية، منها المنهج الفينومينولوجي والمنهج التأويلي، ويمثل التأويل الذي استخدمه «التراث والتجديد» في إعادة هيكلة أصول التشريع الإسلامي وسيلة مهمّة استخدمها الفكر الإنساني منذ القديم كما استخدمها الفكر العربي الإسلامي القديم والحديث، ويتعرض الفكر العربي المعاصر لظاهرة التأويل كإشكالية وكمنهج من خلال الموروث والوافد في التعاطي مع النص ومع الذات ومع العلاقات بين الذوات ومع الطبيعة ومع الزمان أو التاريخ، والغاية «من التأويل هو التأكيد على وحدة الذات والموضوع من خلال النص الذي يصور الموضوع من خلال المؤلف ويفهمه الوعي من خلال القارئ، سواء كان الموضوع هو الله والتعالي أو الطبيعة والعالم أوالإنسان والمجتمع»[1].

(1) حسن حنفي:حصار الزمن، إشكالات، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، ص 78.

وبومضة إسقاطية للتأويل كإشكالية وكمنهج على النص الأصولي المعاصر في «تكوين النص» وفي «بنية النص» نجد الفينومينولوجيا ونجد التأويل يتأسس عليهما «من النص إلى الواقع» من منظور معاصر يراعي حضارة العصر الراهن وواقعه وتحدياته وأوضاعه ومطالبه.

1) المرجعية الظواهرية

على الرغم من أن صاحب مشروع «التراث والتجديد» يؤكد على أن النص الأصولي القديم أو الحديث هو عبارة عن تجربة شعورية حيّة لدى صاحبه ويؤكد أن التحليلات الشعورية ليست جديدة على الفكر الإسلامي وتراثه القديم ويظهر ذلك في أسلوب التعبير باستخدام ضمير المتكلم المفرد وفي تقسيم القدماء للكلام إلى ظاهري خارجي ونفسي داخلي. كما يؤكد بوضوح أن «الكوجيتو الفينومينولوجي» يسعى إلى تحريك الجوهر وإزاحته خارج ذاته في الوقت الذي يقدم الكوجيتو الديكارتي نفسه على أنه جوهر قائم بذاته وأن «المنهج الظاهراتي قد يكون أكمل المناهج لأنه يبدأ من التجربة الحيّة التي تتكون في الواقع وكما عرض هوسرل في «التجربة والحكم» وفي نفس الوقت يصف الماهيات المستقلة ويتجه نحو المعاني كما أنه يحلل لغة الخطاب. فالفكر وكما وضح في الهيرمنيطيقا»[1]. نجد الفكر يعتبر التحليل الشعوري ليس وافدا من الخارج، ويعترض على الموقف الذي يردّ المنهج الظاهراتي المتبع من قبل المثقفين والمفكرين المعاصرين في العالم العربي والإسلامي إلى

(1) حسن حنفي: من النص إلى الواقع، الجزء الأول، تكوين النص، مركز الكاب للنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2004.، ص11.

الثقافة الغربية الوافدة. ففي «من النص إلى الواقع» وهو يقوم على التحليل الظاهراتي ويستخدم منهج تحليل الخبرات يرى صاحبه أن الأساس الظاهراتي ومنهج تحليل الخبرات استمرار للموروث الداخلي ليس فقط في علم أصول الفقه بل في التراث ككل.

فالتحليل الشعوري مستوى من المستويات التحليل يمثل منظورا من منظورات عدة كلّها ممكنة لقراءة التراث وإعادة صياغته وبنائه، ويظهر دور الشعور وبوضوح في علم أصول الفقه في تركيبته الثلاثية في الوعي التاريخي أولا وهو تحليل لشعور الراوي ومناهج النقل التاريخي، والمتواتر والآحاد وارتباط صحة الرواية بدرجة السمع والحفظ والأداء وهي تجلّيات الشعور الحسية. وفي الوعي النظري ثانياً وتتمثل في مباحث اللغة والمعنى وهي مرتبطة بشعور المجتهد فتحليلات اللغة أو المنطق في العلة وغيرها كلها تحليلات شعورية وفي الوعي العملي ثالثاً ويتمثل في مقاصد الشارع ومقاصد المكلف وفي أحكام الوضع وأحكام التكليف والأمر هنا يرتبط كذلك بشعور الشارع وبشعور المكلّف الذي يدير الفعل انطلاقا من اعتباره سلوكا وقصدا ونية. و«يبدو الوحي كله وكأنه تحليل لشعور الشارع وأنه قائم على مقاصد الحياة الكلية وكأن الشارع هو شعور عام يخاطب شعوراً فردياً هو شعور المكلف، فالشعور إذن مستوى خصب لتحليل المادة الأصولية ولو أنه متخف وراء المادة التقليدية. بل إن مادة الأصول وهي الأمثلة الفقهية لا تتعدى كونها مواقف إنسانية خالصة تظهر في مشكلات الفرد والجماعة. فهي ليست فروضاً مجردة ولو أن البعض منها كذلك: كما أنها ليست أشياء طبيعية مصمتة بل هي مواقف حيّة تحدث في الحياة اليومية. والإشكال الفقهي إن هو إلا حل

لهذه الأزمة وعلاقة المفتي بالمستفتي هي أيضاً في نهاية الأمر علاقة شعور بشعور»[1].

ويتجلى الشعور وتتجلى التحليلات الشعورية ظاهرة أو متخفية في علم أصول الدين، ففي المنزلة بين المنزلتين مثلاً يظهر الشعور هو أساس الفعل. فالمادة في أصول الدين لن تأخذ دلالتها إلا إذا صارت مادة شعورية وعادت إلى مصدرها في الشعور. ويتجلى الشعور في علوم الحكمة في النقل والترجمة والشرح بين شعور الناقل وشعور المنقول عنه. فإخوان الصفا مثلاً «زادوا قسم النفسيات لتعلن صراحة عن عالم النفس، وهو عالم الشعور باللغة، والنص الديني نفسه أصبح عند الفلاسفة بعدا للشعور بتأويله كصورة فنية مهمتها الإيحاء والتأثير في النفوس»[2]. وتجلى الشعور بوضوح في التصوف كأحوال نفسية يعيشها الصوفي مع ذاته ومع غيره، والنص الديني ذاته تكوّن في الشعور عند الذات الإلهية وعند الرسول وعند الناس. والشعور كذلك جزء من حياتنا المعاصرة في صلتنا بالثقافات خاصة الثقافة الأوربية المعاصرة، الأمر الذي جعل «التراث والتجديد» يقوم على هذا المستوى الحديث للتحليل وهو المستوى الظاهراتي الذي يطبع فكر «حسن حنفي» ككل ومشروعه «التراث والتجديد» ومحاولته إعادة بناء أصول الفقه رغم بحثه عن مصادر له في التراث الموروث.

(1) حسن حنفي: التراث والتجديد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط5، سنة 2002، ص133.

(2) المرجع نفسه: ص135.

2) المرجعية الفيلولوجية

لقد اهتم القدماء من المفكرين المسلمين بدراسة اللغة وكانت تسمى عندهم «علم اللسان»، و«لعلّ مصطلح «علم اللسان» كما عرض له الفيلسوف العربي أبو نصر الفارابي (ت339هـ)... يعد من أقدم المصطلحات في تاريخ الفكر اللغوي العربي بل الفكر اللغوي الإنساني في الدلالة على دراسة اللغة الإنسانية دراسة علمية بهدف الوصول إلى قوانين عامة تخضع لها هذه اللغات وذلك من خلال فحص وتحليل المادة اللغوية للغة معينة أو لعدة لغات، وهو مفهوم عرفه التراث العربي قبل أن يعرف العرب في العصر الحديث مفهوم الدراسة العلمية للغة، و ينقلونه عن الغرب يقرون كما عرض الفارابي لا من القدماء ولا من المحدثين»[1]. فالأساس اللغوي في مشروع «التراث والتجديد» وفي محاولة بناء أصول الفقه في «من النص إلى الواقع» تعكسه اهتمامات القدماء بعلوم اللسان والذي أدى إلى تطوير علوم اللغة العربية والعلوم التي تتصل بها، كما تعكسه التطورات التي شهدتها علوم اللغة ومناهجها في عصرنا وهي فروع كثيرة، فيلولوجيا، وعلم تاريخ اللغة، وعلم الأصوات والمرفولوجيا وهو علم الصرف وعلم النحو وعلم الدلالة، وعلم اللهجات وغيرها والفيلولوجيا أو فقه اللغة في عصرنا في الدراسات الأوربية الحديثة «دراسة لغة أو لغات من حيث قواعدها وتاريخ أدبها ونقد نصوصها. دراسة الحياة العقلية ومنتجاتها على العموم في أمة ما أو طائفة من الأمم»[2]. صار هذا التطور في علوم اللغة

(1) حلمي خليل: مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2003، ص40.

(2) المرجع نفسه: ص87.

وفـروع كل علـم يمثـل مرجعية البحـوث والدراسـات في مـشروع «التراث والتجديـد»، التراث من خلال اللغة العربيـة وعلومها قديماً وحديثاً والتجديد يتعلق بما وصلت إليه علوم اللغة من تطور في دراسة الصوت، واللفظ، والحرف، والدلالة والمعجمية واللهجات والكتابة والجغرافيا اللغوية والاجتماع اللغوي والأسلوب وأمراض الكلام وغيرها.

و يتحدد الأساس اللغوي في «التراث والتجديد» عامة وفي محاولة إعادة بناء أصول الفقـه ومنهجها خاصة وباعتبارها جـزء من المشروع ككل من خلال مناهـج وطرق التجديد، و يعتبر منهج التجديـد اللغوي المنهج الأول الـذي يحتاجـه البحث في الـتراث والتجديـد إلى جانب منهـج يخص المعاني وآخر يخص الأشـياء تبعاً لأبعاد الفكر الثلاثة وهي اللفظ والمعنى والشيء. و إذا كانـت العلـوم الأساسـية في التراث القديـم ما زالت تسـتخدم ألفاظا ومصطلحات قديمة تعبر عن مادة ثقافية وفكرية قديمة نشأت هذه الألفاظ وهذه المـادة في ظروف قديمة تختلف تماماً عن الظـروف المعاصرة في الواقع المعـاصر صارت تلك الألفاظ والمصطلحات ومادتها تمنع تطوير تلك العلوم كما تعيق تطوير اللغة ذاتها. «ولا يتم التجديد بطريقة آلية، بإسـقاط لفظ ووضع أي لفظ آخر محله، بل بطريقة تلقائية صرفة يرجع فيها الشـعور من اللفظ التقليدي إلى المعنى الأصلي الذي يفيده ثم يحاول التعبير من جديد عن هذا المعنى بلفظ ينشأ من اللغة المتداولة كما كان اللفظ التقليدي متداولا ولا شـائعاً في العصر القديم»[1]. ونظراً لقصور اللغة التقليدية بسـبب تجريدها ومحدوديتهـا وانغلاقها في الدين وصوريتهـا وعدم قدرتها على إيصال المعاني

(1) حسن حنفي: التراث والتجديد، ص110.

أصبح من الضروري إيجاد لغة جديدة بأوصاف جديدة تخص اللفظ والمعنى والشيء ومثلما تكونت اللغة القديمة من اللفظ مثل التجسيم والتنزيه والخير والعقل والنقل...الخ. يمكن إيجاد ألفاظ جديدة مثل الأنا، الآخر، الموضوعية، الذاتية، العدالة الاجتماعية، وحدة الأمة، والتنمية والعولمة وغيرها.

3) المرجعية التأويلية

لقد مارس مفكرو الإسلام قديما التأويل باعتباره أسلوب في قراءة النصوص وفهمها وتفسيرها. مارسه علماء التفسير والمتكلمون معتزلة وأشاعرة ومارسه الفلاسفة في الإلهيات وفي الطبيعيات، وعلوم التأويل في عصرنا تشهد تطوراً كبيراً مثل علوم اللغة. والتأويل ظاهرة لغوية ترتبط باللفظ والدلالة وهو لا يعني الشرح أو التفسير وإن كان التأويل في التراث الإسلامي ظاهرة عامة في كل علومه وعند جميع صانعيه ابتداء من الرسول ﷺ إلى الصحابة إلى التابعين إلى العلماء والفلاسفة والمفكرين فقد عمل التأويل على توسعة الدراسات والبحوث في كل مجال دخله خاصة المجال التشريعي، حيث «عمل على اتساع هذه الدراسة وشمولها وفاء بحاجة الحياة ومصلحة الإنسان بما ساعد به في نمو الدراسات الفقهية واتساعها»[1]. ومصطلح التأويل في عصرنا ونتيجة لتطور علوم التأويل اتسع مفهومه «في تطبيقاته الحديثة، وانتقل من مجال علم اللاهوت إلى دوائر أكثر اتساعاً تشمل كافة العلوم الإنسانية كالتاريخ وعلم الاجتماع الأنثروبولوجي

(1) السيد أحمد عبد الغفار: ظاهرة التأويل، دار المعرفة الجامعية، سنة 2003، ص47.

وفلسفة الجمال والنقد الأدبي والفلكلور... الهرمينوطيقا إذن قضية قديمة وجديدة في نفس الوقت. وهي في تركيزنا على علاقة المفسر بالنص ليست قضية خاصة بالفكر الغربي، بل هي قضية لها وجودها الملح في تراثنا العربي القديم والحديث على السواء»[1]. فالتأويل استخدم في قراءة وفهم وتفسير النص الديني واستخدم في أصول الفقه في الأدلة والأحكام ومباحث الألفاظ واستخدم في التصوف وفي علوم الحكمة وفي أصول الدين. «وفي الفلسفة المعاصرة ازدهر التأويل بعد اكتشاف النص حتى أنه أصبح علماً «علم النص» نظّره دلتاي في أول دراسة معاصرة «محاولة في التأويل» وبعد تأسيس الفينومينولوجيا في أوائل القرن ازدهر علم التأويل لدى «مدرسة الأشكال الأدبية» عند بلولتمان وديبيليوس في أواخر العشرينات من القرن الماضي، وأصبح جزء من تحليل الوجود الإنساني عند هيدجر ثم تطبيقه في التجربة الجمالية عند جادمر وفي الأشكال الرمزية للمعرفة عند كاسيسير وفي الأساطير الدينية عند بول ريكير»[2].

ويعني التأويل صرف النظر عن المعنى الظاهري للخطاب إلى معنى آخر لا يدل عليه النص في ظاهره، التأويل عادة يكون للنصوص، والنصوص متعددة ومتنوعة فهناك النص التاريخي والنص الأدبي والنص الفلسفي وغيره يقول «حسن حنفي» في دور وأهمية التأويل: «يقوم التأويل بتحقيق التوافق بين الذهن والنص حتى يصبح النص مفهوماً ومصدرا للمعرفة، وبين النص والواقع حتى يصبح الواقع تحت السيطرة كميدان للفعل. وبلغة القدماء يحقق

(1) نصر حامد أبو زيد: إمكانيات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط5، سنة 1999، ص13 - 14.

(2) حسن حنفي: حصار الزمن، إشكالات، ص63.

التأويل هذه الهوية بين العقل والنص وهذا التماهي بين النص والواقع حتى تتحقق وحدة المعرفة والسلوك وإلا وقع التعارض بين العقل والنقل أو بين النقل والمصلحة. فالعقل والوحي والطبيعة نسق واحد يكشفه التأويل. وهو ما سماه الكرماني علم الميزان، وما سماه إخوان الصفا التقابل بين العلم الأصغر والعلم الأكبر»[1]. ويكون التأويل فهمًا ذاتياً لمعرفة الذات قبل معرفة الغير، وتأويل الذات سابق على تأويل الغير وربما ينكشف الغير في تأويل الذات. ويقوم التأويل في تأويل العلاقات بين الذوات وتأويل الطبيعة وتأويل الزمان والتاريخ. «إن الغاية الباطنية من التأويل هو التأكيد على وحدة الذات والموضوع من خلال النص الذي يصور الموضوع من خلال المؤلف ويفهمه الوعي من خلال القارئ، سواء كان الموضوع هو الله والتعالي أو الطبيعة والعالم أو الإنسان والمجتمع. التأويل هو حوار بين المؤلف والقارئ حتى لو اختفى الموضوع وأصبح التأويل مجرد حوار بين الذوات»[2].

لما كان التأويل بهذه الأهمية وبهذا الدور ارتبط به مشروع «التراث والتجديد» وتأسست عليه محاولات إعادة بناء العلوم التراثية داخل المشروع. فعملية إعادة بناء العلوم تتم بواسطة تغيير المادة العلمية من مادة قديمة إلى مادة جديدة، «ولا يتم التفسير آلياً إلا بعد فهم تكوين المادة الأولى على نحو تاريخي دقيق من أجل تحليلها وتفكيكها والقضاء على تكلّسها وتحويلها إلى عقائد ومقدسات وهي في بدايتها من صنع التاريخ... فإذا ما خلت العلوم من مادتها وأبنيتها القديمة تمّ ملؤها بالمادة الجديدة واكتشاف

(1) المرجع نفسه: ص67.
(2) المرجع نفسه: ص78.

أبنيـة جديدة لهـا مطابقة لها مع ثقـة كاملة بالقدرة على التنظـير... ثم تأتي الوسـيلة المساعدة لهذا التنظير وهو تأويل النصوص و إعادة فهمها و إقامتها على جوانب جديدة يسـمح بها التأويل ابتداء من معاني الألفاظ الاشـتقاقية وتحليل الآليات شـكلا ومضموناً»[1]. وهو العمل الذي قام «حسـن حنفي» في محاولتـه إعادة بنـاء أصول الفقه وظهـر جلياً في «بنيـة النص» من خلال تأويل المصادر لتصبح الوعي الشعوري التاريخي، وتأويل مناهج الاستدلال اللغويـة والعقلية لتصبح الوعي الشـعوري النظـري، والمقاصد والأحكام تصبـح الوعي الشـعوري العمـلي. وعلم أصـول الفقـه ككل يصبح تجربة شعورية واعية ذات طابع تاريخي نظري وعملي.

4) النص الأصولي تجربة شعورية

وهو نفسه تقسيم الموضوع «الوعي التاريخي لاستقبال الوحي في قنواته الأربعة: الكتاب (التجربة الإنسانية العامة)، والسنة (التجربة النموذجية)، والإجماع (التجربة المشتركة)، والاجتهاد (التجربة الفردية)، ثم يتلوه الوعي النظري من أجل فهم الوحي بعد اسـتقباله ابتـداءً من مباحث الألفاظ التي تضم الصيغة أي اللفظ ثم المفهوم أي المعنى ثم المضمون أي الفحوى والإحالة إلى العلـم الخارجي ثم المنظور وتعدد الصـواب. ثم يتلوه الوعي العملي الذي يتضمـن أحـكام الوضـع أي بناء الشريعـة في العالم وأحـكام التكليف أي تحقيقها كأنماط للسلوك البشري»[2].

(1) حسن حنفي: هموم الفكر والوطن، ج1، دار قباء للطباعة، شركة مساهمة مصرية، عبده غريب، ط3، سنة، ص355.

(2) المرجع نفسه: ص33.

ولما كان «من النص إلى الواقع» تجربة شعورية لدى صاحبه، جاءت لتؤدي رسالة في العصر هي رسالة التجديد والنهضة والتقدم بدل ما في الواقع المعاصر من العيش على الماضي والتخلف والأزمة. ففي «بنية النص» وفي مضمونها نجد قراءة النص الأصولي القديم والبناء الذي ظهر به والإيحاءات التجديدية التي يتضمنها كل هذا جاء من منظور جديد على القديم وهو منظور العصر، ينطلق هذا المنظور في القراءة و إعادة البناء و إعادة الصياغة وفي التجديد من طرق جديدة لم يعرفها الأصولي القديم بطابعها المعاصر كطرق ومناهج قائمة بذاتها و إن كان الأصولي قد مارسها بالبداهة وعرفها بالفطرة، وهي طريقة التحليل النفسي الشعوري أي اكتشاف مستويات حديثة للتحليل وأهمها تحليل الشعور وتحليل التجارب الشعورية وعلم أصول الفقه بجميع نصوصه الأصولية تجارب شعورية تقبل التحليل، و«بنية النص» و«تكوين النص» تجارب شعورية تُدرس وتُحلل على مستوى الشعور. وكذلك منطق التجديد اللَغوي لأن العلوم التراثية خاصة في الميدان الإنساني والاجتماعي لم تعد قادرة بألفاظها ومصطلحاتها على مسايرة ظروف العصر ومتطلباته فهي ذات دلالات مستقلة لا تسمح بإعادة فهمها وتطويرها. والمستوى الثالث الذي يعيش كل المستويات الأخرى هو الشعور فهو مطلب من مطالب العصر وجزء من البنية الثقافية يعيش العصر وبيئته من خلال ارتباط الذات بالموضوع وتبادل القصدية معه.

الوعي التاريخي المصدر الأول فيه هو «الكتاب» «وهي تجربة إنسانية عامة لأنها تُلخص حكمة الشعوب وخبرات التاريخ المتتالية وقوانينها العامة. لم يدّع أحد تأليفها. تطابق تجارب الأفراد والجماعات من مختلف الثقافات والعصور. و يشمل العرف وهي العادات والتقاليد والممارسات الاجتماعية

في الحياة اليوميـة»[1]. والتعاطي مع الكتاب يتطلب معرفة حقيقته وتعريفه وألفاظه ثم الأحكام التي ينطوي عليها.

المصـدر الثاني في الوعـي التاريخي السـنة، «وهي التجربـة النموذجية الأولى لتحقيـق التجربة الإنسـانية العامـة في الزمان والمـكان. وصدقها في ذاتها في مطابقتها للتجربة الإنسانية وليست بمعجزة تدل على صدق الرسول. فالمعجـزات بين قوسـين لأنها أدخل في علم أصول الديـن منها في علم أصول الفقه. هي البيان الثاني الذي يكشـف عـن مضمون البيان الأول، ويخصه في وقائـع جزئية... وتعني لغة الطريقة والعـادات وشرع العبادات النافلة فيما صدر عن الرسـول من قـول وفعل و إقرار... والسـنة ليسـت فقط في ذاتها السـند والمتن والتواتر والآحاد وشروط الراوي والتعارض والتراجيح إنما في علاقتهـا بالمصـدر الأول الكتاب. السـنة ما جاء منقولاً عن الرسـول وما لم ينـص عليه في الكتاب بل كان بيانـاً وتفصيلاً له. هي المصدر الثاني ومتأخرة عن الكتاب لأن الكتاب قطع والسنة ظن»[2].

ويمثل الإجمـاع التجربة المشـتركة في الوعي التاريخـي باعتبار الإجماع المصدر الثالث من رباعية التشريع في أصوله. والإجماع في اللغة العزم وهو، «عمـل إرادي وجهـد جماعي عـلى القرار والفعـل. يعني الاتفـاق والإزماع والفعل المشـترك. وهو التجربة غير النصية للجماعة خوفاً من التفرد بالرأي. وهو ضد الخلاف والتفرق و إيجاد تجربة مشـتركة يعيشها الجميع. هو اتفاق علـماء العصر على حكـم حادثة. واتفاق جميـع المجتهديـن في البقاع. وفي

(1) المرجع نفسه: ص108.

(2) المرجع نفسه:ص139 - 140 - 141.

الاصطلاح إجماع الأمة على شيء وليس رأياً واحدا قامت عليه الحجة. هو اتفاق الأمة على بداهات الشرع مثل أركان الإسلام الخمس وهي نصوص متواترة أو أمور معلومة في الدين بالضرورة وبقرائن الأحوال ولا يعقد الإجماع إلا باتفاق العلماء»[1].

أما الاجتهاد الأصولي يمثل التجربة الفردية الخاصة في الوعي التاريخي داخل الوعي الأصولي باعتبار الاجتهاد أحد مصادر التشريع الإسلامي ومصدره نظرية الأدلة العامة. فالأدلة ثلاثة أصل وهو الكتاب والسنة والإجماع ومعقول الأصل وهو دليل الخطاب والقياس واستصحاب الحال وعقلي وشرعي وهو مستنبط من بداهة العقل ومن النص وهو «التجربة الفردية لو عزَت التجربة الجماعية غير النصية تعتمد على الجهد الفردي للوصول إلى الحكم الشرعي»[2].

أما التجربة في العقل وحسب تحليل المستوى الشعوري للوعي الأصولي هو الوعي النظري الذي يعني «ملكة فهم الوحي بعد تلقّيه من خلال القنوات الأربع، الكتاب والسنة والإجماع والقياس التي تكون مضمون الوعي التاريخي. ويعتبر عمدة علم الأصول لأنه هو الانتقال من الوعي التاريخي إلى الوعي العملي والذي يمثل قطب الاجتهاد فيه. وهو قائم على جهد الإنسان وإعمال العقل. لذلك تضخّم على حساب الوعي التاريخي والوعي العملي على حد سواء مما يدل على أولوية الفهم على التاريخ والفعل عند القدماء»[3].

(1) المرجع نفسه: ص191 - 192.
(2) المرجع نفسه: ص217.
(3) المرجع نفسه: ص247.

إلى جانب المنظوم وهو مباحث الألفاظ، وإلى جانب المفهوم وهو معنى ودلالات النصوص والأفعال وإلى جانب المعقول وهو القياس، يشمل الوعي النظري المنظور وهو الاجتهاد والتقليد والاستفتاء.

إن مضمون الباب الثالث في «بنية النص» وحسب تحليل مستوى الشعور واعتبار النص الأصولي تجربة شعورية هو «الوعي العملي» الذي يدور حول المقاصد والأحكام. المقاصد مقاصد الشارع ومقاصد المكلف. والأحكام أحكام الوضع وأحكام التكليف. «وبعد أن ينتقل الوعي عبر التاريخ، المصادر الأربعة للشرع الكتاب والسنة والإجماع والقياس في الوعي التاريخي، وبعد أن يتم فهمه بالعقل. عن طريق مبادئ اللغة وبالمصلحة عن طريق إحصاء الواقع في الوعي النظري، يكون الوحي جاهزاً للعمل والتطبيق والدخول في العالم والتأثير فيه عن طريق الوعي العملي. والوعي العملي هو آخر ما تكوّن في بنية علم الأصول وبمسميات عديدة قبل أن يكمله الشاطبي في «الموافقات». في بنيته الثنائية، المقاصد والأحكام، ثم رباعية في مقاصد الشارع ومقاصد المكلف وأحكام الوضع وأحكام التكليف»[1]. والشريعة الإسلامية في جوهرها مقاصد ووسائل وأدوات وتتكون المقاصد من مقاصد الشارع ومقاصد المكلف ومقاصد الشارع أربعة أقسام هي: وضع الشريعة ابتداء، وضع الشريعة للأفهام، وضع الشريعة للتكليف، ووضع الشريعة للامتثال.

«بنية النص» تضمَن قراءة جديدة وصياغة جديدة وبنية جديدة لعلم أصول الفقه فتضمن ثلاثة أبواب كبرى تعكس المستوى الشعوري

(1) المرجع نفسه: ص483.

والتجارب الشعورية التي نشأ فيها ونما وتكون علم أصول الفقه. فالباب الأول تضمن الوعي التاريخي في مكوناته الأربعة الكتاب ويمثل التجربة الإنسانية العامة والسنة وتمثل التجربة النموذجية والإجماع ويمثل التجربة المشتركة والاجتهاد ويمثل التجربة الفردية. أما الباب الثاني فهو الوعي النظري وفي مكوناته الأربعة المنظوم وتمثله اللغة، والمفهوم وتمثله الدلالات والمعاني، والمعقول ويمثله الشيء أو القياس والمنظور ويمثله الاجتهاد والتقليد والاستفتاء. أما الباب الثالث والأخير فهو الوعي العملي في مكوناته الأربعة مقاصد الشرع ومقاصد المكلف وأحكام الوضع وأحكام التكليف. فالبنية في «بنية النص» ثلاثية ولكل قسم «باب» من أقسام الشعور بنية رباعية. وهذا لم يرد في المصنفات الأصولية القديمة ولم تعرف هذه المصنفات الكيفية التي جاء بها «من النص إلى الواقع» في «تكوين النص» أو في «بنية النص»، والذي يقول فيه صاحبه: ««تكوين النص» فيه العلم الدقيق القادر على تجنب الأحكام العامة والشائعة دون تأسيس علمي. في حين أن «بنية النص» فيه الفلسفة القادرة على الإيحاء. فإذا كان «تكوين النص» هو الأساس فإن «بنية النص» هو البناء»[1].

يرى «حسن حنفي» أن من نتائج البحث في «من النص إلى الواقع» من خلال «تكوين النص» و«بنية النص» تمّ تحديد الأساس ثم البناء لعلم أصول الفقه من منظور معاصر حوّل العلم من علم استدلالي فقهي يغلب عليه الطابع النظري الاستدلالي البرهاني على الطابع العملي الواقعي المصلحي إلى علم فلسفي إنساني سلوكي عام، ويتجلى ذلك بوضوح في البناء الثلاثي

(1) حسن حنفي: من النص إلى الواقع، الجزء الأول، ص496.

للعلم، الوعي التاريخي، والوعي النظري والوعي العملي، وفي المصطلحات المتعلقة بالمضمون ومصدرها التجربة الشعورية المعيشية مثل التجربة النموذجية والتجربة الفردية وغيرها، وفيما يتعلق بأسباب النزول والناسخ والمنسوخ أي فيما يتعلق بالمكان والزمان، ونقد المتن ونقد السند بالنسبة للسنّة، وإعطاء الأهمية والأولوية للاستدلال الحر بمختلف أشكاله ومن جهة «حسن حنفي» قد «تمّ تطوير مقاصد المكلف والنية والفعل نظراً لتآكلها عند القدماء، وإبراز أهمية المباح وتضمن الطبيعة شرعيتها في ذاتها. وهناك دلالات أخرى متناثرة بين السطور مهمتها المقارنة المستمرة بين تحليلات القدماء ودلالات المحدثين. ولكن ما ظهر فيها يكفي لتطوير العلم من «الموافقات» للشاطبي إلى مرحلة أبعد... وبعد ذلك ربما يمكن تأسيس «علم أصول الفقه المطلق» هو العلم المتكامل الذي يجمع بين التاريخ واللغة والفعل، بين الأخذ بالوعي التاريخي والفهم بالوعي النظري والعطاء بالوعي العملي بين الحاضر والماضي والمستقبل، بين الرسالة والمرسل إليه والمرسل إليهم فتنتهي القطيعة باسم النص، والحداثة باسم اللغة، ويتوجه الجميع نحو الفعل»[1]. ومن جهة أخرى يساهم البحث الأصولي في «من النص إلى الواقع» في علوم النص وعلوم اللغة لدى المجددين في العصر الحديث والمعاصر مساهمة تسمح بتحريك النص على كل المستويات وتحريك العلم ليعملا طبقاً لروح العصر وظروفه وحاجياته.

ومن حيث المنهج الذي اتبعه البحث في «من النص إلى الواقع» أفرز نتائج كثيرة هي عبارة تحليلات جزئية وعامة ودلالات متناثرة في ثنايا البحث

(1) المرجع نفسه: ص585 - 588 - 589.

في «تكوين النص» وفي «بنية النص» وهذه النتائج بعضها يتعلق بالمنهج الأصولي الكلاسيكي من حيث سماته ونصوصه وبنائه وبعضها يتعلق بالنص الأصولي المعاصر من حيث صورته ومضمونه ودوره. حيث جاء النص الأصولي الجديد المعاصر «من النص إلى الواقع» على طريقة المحدثين لا على طريقة القدماء متكلمين أو فقهاء أو الاثنين معا كما جاء البحث فيه مستخدما مناهج وطرق جديدة ومستويات جديدة للتحليل، مناهج لغوية وتأويلية وظواهرية ومستويات مثل مستوى الشعور ومستوى البيئة الثقافية الجديدة. واستخدم طرق البحث المناسبة للموضوع، وهو النص الأصولي الذي يتضمّن بنية النص هذه البنية التي تتناولها البحث من حيث النشأة والتكوين في النص وخارج المؤلف ومن حيث هي تجربة إنسانية معيشة في ارتباطها بالتاريخ والمكونات الثابتة لعلم أصول الفقه كقواعد وكأصول، ومن الطرق المستخدمة في البحث طريقة تحليل النصوص أو طريقة تحليل المضمون بكافة بشروطها ولوازمها وأدواتها من قراءة وتحليل وتركيب وتعليق وتعقيب وشروح وتهميش ونقد واستنتاج سواء في شرح نشأة وتكوين البنية أو في شرح البنية ذاتها، كما تمّ استخدام المنهج التاريخي والمنهج البنيوي للإحاطة بالجوانب الصورية والجوانب المادية في النص الأصولي وفي منهجه ومنه إلى علم أصول الفقه كبناء نظري وكقواعد للسلوك.

تمكّن البحث من خلال المناهج المتبعة من التأريخ لأكثر من مائة نص أصولي وهو أمر غير معهودي مصنفات علم أصول الفقه القديمة أو الحديثة، ناهيك عن كون البحث يمثل قراءة جديدة لأصول الفقه وللنصوص الأصولية من منظور جديد أساسه النزعة الظاهراتية دون اعتبارها من

الثقافة الوافدة لأن لها جذور في التراث وامتداد في الثقافة العربية الإسلامية القديمة، ومناهجه معاصرة و إن كان لها هي الأخرى وجود لدى مفكري الإسلام القدماء مثل منهج المحدّثين، ومنهج الأصوليين ومنهج المؤرخين ومنهج التجريبيين وهي المنهج الوصفي البنيوي والمنهج التاريخي واستخدام التأويل وغيرها من المناهج العلمية المعاصرة، خاصة تلك المتبعة في العلوم الإنسانية والاجتماعية. وأهداف المنظور الجديد الذي انبثق منه البناء الجديد وانبثقت منه الصياغة الجديدة لعلم أصول الفقه هو تحريك هذا العلم طبقاً لروح العصر ومستجداته وحاجاته، تطوير العلم ليصبح مع الزمن علم أصول الفقه المقارن إلى علم أصول الفقه المطلق الذي يتجاوز الخصوصية والمحلية إلى التنوع والعموم من خلال التكامل بين الحضارات والثقافات والديانات في الشرق والغرب في الماضي والحاضر والمستقبل، وذلك من خلال التكامل بين أبعاد الشعور الإنساني في أصول الفقه، الشعور التاريخي والشعور النظري والشعور العملي.

خاتمة

إن ارتباط محاولة إعادة بناء أصول الفقه بمشروع «التراث والتجديد» وبالفلسفة التي يقوم عليها عرّضها و يعرّضها لعدة انتقادات مثل المحاولتين السابقتين لإعادة بناء علم الكلام ولإعادة بناء علوم الحكمة. وانتبه صاحب المشروع لهذه المسألة إذ نجده يقدم نقدا ذاتيا في كل محاولة لاحقة للمحاولة السابقة، وقد يَرِدُ النقد الذاتي لمحاولة إعادة بناء علم أصول الفقه في المحاولة الرابعة لإعادة بناء علوم التصوف في «من الفناء إلى البقاء»، فيُحسب على المشروع ومحاولات إعادة بناء التراث وتجديده الانتماءُ إلى المذهب العقلي

المعتزلي والانتماءُ الإيديولوجي وهو اليسار الإسلامي وربطه بالماركسية كاتجاه فلسفي وفكري. وطغيان العقل والواقع والمصلحة والعمل على الوحي مما يجعل المشروع وأعماله يفتقد الصبغة العلمية والتوازن في الرؤية وفي المنظور على المستوى النظري والعملي. وبهذا فالمشروع وأعماله لا تزيل التباين السائد في الثقافة العربية والإسلامية المعاصرة، ولا تُرضي التيار العلماني لأنها أعمال تراثية تقيم وزنا للتراث ولا ترضي التيار السلفي لأنها أعمال تعطي الأولوية للعقل والمصلحة والواقع والعمل على الوحي. فهي أعمال تُحسب على العلمانيين لكنها ليست علمانية كما تُحسب على السلفيين لكنها ليست سلفية، هذا التفرد وهذه الخصوصية هما ما يميّز فكر «حسن حنفي» وفلسفته وسائر أعماله عن غيرها.

على الرغم من الانتقادات التي تعرّضت لها وتتعرض أعمال «حسن حنفي» في قراءة التراث وفي قراءة الآخر وفي قراءة الواقع تبقى تتصدر الواجهة حاليا على الساحة الفكرية في العالم العربي والإسلامي. ومحاولتُه تجديد علم أصول الفقه عمل من هذه الأعمال فيه الدعوة إلى تجاوز القديم وفيه الكثير من التجديد وفيه الإبداع وفيه الكثير من التناقضات والعيوب. فهو اجتهاد ردّ الفقه وأصوله إلى الواقع قصد معالجته ولحفظ مصالح الفرد والمجتمع والأمة، ولتحقيق حاجات الإنسان عامة القريبة والبعيدة، المادية والروحية، الدنيوية والأخروية، وهذا هو مبتغى الإسلام ومقصده. ودور المسلم ومسؤوليته هو التمكين لأحكام الإسلام وقيّمه على أرض الله.